ملحق شهريات : المانيا واسرائيل والعرب

يمكن القول عن المانيا الغربية انها بسبب ماضيها النازي ، والحرب العالمية المدمرة التي تسببت في اندلاعها ، ما زالت منذ الخمسينات عملاقة على الصعيد الاقتصادي ولكن قزما على الصعيد السياسي . فهي تابعة لواشنطن ومتأثرة بسياسات الحكومة الامريكية تأثرا مباشرا . ثم أنها دولة بلا شخصية مميزة ، تسيطر عليها عقدة نفسية متأصلة تجعلها ذات حساسية هشة تجاه كل ما له علاقة باليهود . فبعد ان اعلنت اسرائيل في ١٢ آذار ١٩٥١ انها الدولة الوحيدة التي تمثل الشعب اليهودي في العالم ، وانها الجهة الجديرة بقبض التعويضات عن الاضطهاد النازي لليهود ، سارع الدكتور كونراد اديناور ، مستشار المانيا الغربية ، الى الاجتماع بناحوم غولدمن ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك ، ليبحث معه الموضوع. ومن البداية حرصت اسرائيل على تحميل المانيا الظن بان قبول الدولة الصهيونية للتعويضات هو بمثابة تفضل وتنزل من جهتها ، باعتبار ان هناك فئات واسعة في اسرائيل ما زالت ترفض ان تكون لها اية علاقة بالمانيا . الا ان الكنيست وافق بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٥٢ على الشروع بالمباحثات من حيث المبدأ . وفي ٢١ آذار ١٩٥٢ بدأت المباحثات بين حكومة المانيا الغربية من جانب ، وبين تل ابيب من الجانب الاخر . وبين حكومة المانيا الغربية من جهة ومؤتمر المطالب اليهودية من المانيا الممثل لسبعة وعشرين منظمة يهودية في ٦٧ بلدا ، من الجهة الاخرى .

واخيرا تم الاتفاق على دفع مبلغ ٧١٤ مليون دولار لاسرائيل في مدة تتراوح بين ١٢ و١٤ عاما ، وان تدفع المانيا مبلغ ١٥٧٫١ مليون دولار ايضا لمؤتمر المطالب اليهودي ، بالاضافة الى ٦٢ مليون دولار تقريبا تدفعها الى المجلس اليهودي المركزي في المانيا . وبتاريخ ١٥ ايلول ١٩٥٢ وافقت لجنة الشؤون الخارجية في الكنيست على الاتفاق بنسبة ٨ الى ٧ . اي ان اسرائيل استمرت في التظاهر بوجود معارضة قوية في البلاد ضد التعامل مع المانيا وقبول التعويضات من ورثة هتلر ، وان ظل رئيس الوزراء بن غوريون يردد في كل مناسبة بان اسرائيل في حاجة ماسة الى الاموال من اية جهة كانت . وفي الفترة الواقعة ما بين ١٨ و٢٢ آذار ١٩٥٣ وافق كل من البرلمان الالماني والكنيست الاسرائيلي على الاتفاقية التي اصبحت سارية المفعول ابتداء من ٢٧ آذار ١٩٥٣ حين تبودلت وثائق التصديق على الاتفاق بين اسرائيل والمانيا الغربية في مركز الامم المتحدة في نيويورك .

تم التوصل الى هذا الاتفاق وسط معارضة قوية صادرة عن الدول العربية ، وخاصة عن مصر التي واصلت تذكير المانيا بعلاقات الود التاريخية التي تربط بين الشعبين ، وتهديد اتفاقية التعويضات بنسف هذه العلاقات الطيبة . الا ان هذه الاحتجاجات لم تثن المانيا الغربية عن عزمها على تقديم التعويضات الى اسرائيل، بل حتى الطرد الذي يحتوي على المتفجرات ، والذي ارسله الارهابيون اليهود في طريقة مسرحية الى اديناور ، لم يغير من موقف المستشار الالماني المجوز ، مع ان هذا الطرد انفجر وقتل خبير المتفجرات الالماني الذي كان يبغي تعطيل مفعوله . وقد اشتركت وسائط الاعلام مع السلطات في لفلفة محاولة الاغتيال هذه ، واتهام الجهات الالمانية المتطرفة بالمسؤولية عنها ، مع ان اليهود وجهوا الرسائل الصريحة الى الصحف معلنين فيها مسؤوليتهم عن الحادث ، كما ذكرت الصحفية الاسرائيلية انغه دويتشكرون في كتابها عن العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل .

حسب تقرير اصدره مكتب الخارجية الالمانية ، استلمت اسرائيل في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٥ مبلغ ٣٤٤٥٠٤٠٠٠٫٠٠٠ مارك الماني ، أي ما يعادل ٨٦٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار . وتضمنت هذه المبالغ المعدات الثقيلة والبواخر والبترول وغير ذلك من مواد تشكل عصبا حيويا لاقامة صناعة منتجة تدعم الكيان الاسرائيلي . الا ان هذه القائمة لم تشمل جميع التعويضات التي حصلت عليها اسرائيل منذ ١٩٥٢ ، فهذه الارقام لم تكن الا اول الغيث الذي انهمر على الدولة الصهيونية من المانيا . وفي عدد صدر في نيسان ١٩٦٥ ذكرت